



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد

تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في العراق

بحث مقدم من اعداد الطالبتين

اسراء جاسم دواي

زمن نعيم زبون

الى جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد _ نفط وغاز

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بإشراف

أ.م حيدر صباح طعمه

2024 م

1445 هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ
لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)

صدق الله العلي العظيم

(الروم: 37)



الاهداء

من قال انا لِهآ "نالها"
"وانا لها أن ابت رغما عنها اتيت بها"
لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي ان تكون ،
لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفًا بالتسهيلات ،لكني فعلتها
ونلتها .

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا ،الذي بفضله ها انا اليوم انظر الى
حلما طال انتظاره وقد اصبح واقعا افتخر به .

الى ملاكي الطاهر ، وقوتي بعد الله ، وداعمتي الاولى والابدية
"امي" اهديك هذا الانجاز الذي لو لا تضحياتك لما كان له وجود ،
ممتنه لانالله قد اصطفاك لي من البشر أمأً ياخير سند و عوض .

الى من دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل

"أبي"

الى من ساندني بكل حب عند ضعفي وازاح عن طريقي المتاعب ممهدا
لي الطريق زارعا الثقة والاصرار بداخلي سندي والكتف الذي استند
عليه "اخواتي"

الى من ارادوا بنا الكسر فجعلهم الله جسراً لنعبر به للأفضل .



الشكر والتقدير

وفي الختام. اقف اليوم امامكم ، قلبي يملؤه مزيج من
المشاعر المتناقضة فرحة الانجاز و حزنُ الفراقُ مشاعر
ممزوجةٌ بذكريات رحلةٍ تعليميةٍ طويلة مليئةً بالتحديات
والانجازات

اول شكر هوهُ لله عز وجل ثم الى ابي وامي على كل مجهود منذ
ولادتي والى هذه اللحظات انتما كل شي احبكما في الله اشد
الحب.

ويسرني ان اقدم شكري لكل من نصحني او ارشدني
او ساهم معي في اعداد هذا البحث بايصاله للمراجع
والمصادر المطلوبة في اي مرحلة من مراحلهُ واشكر
على وجه الخصوص استاذي الفاضل الدكتور "حيدر
صباح طعمة" على مسانديتي وارشادي بالنصح
والتصحيح وعلى اختيار عنوان وموضوع البحث لك
مني جزيل الشكر والتقدير جزاك الله خير الجزاء والشكر
موصول لكل من ساهم بكلمه او رأي او اقتراح بسيط
من أساتذتنا الافاضل واخوتنا او اصدقائنا في الدراسة



إقرار المشرف

أشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم
(تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في العراق)
الذي تقدم به الباحثان:
(زمن نعيم زبون)
(اسراء جاسم دواي)

قد جرى تحت إشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد
وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

2024/ /

بناء على توجيه المشرف أشرح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد



المحتويات

الصفحة	الموضوع	التسلسل
ب	الآية القرآنية	-1
ت	الاهداء	-2
ث	الشكر والتقدير	-3
ح	الفهرست	-4
1	المقدمة	-5
2	اهمية البحث	-6
2	اهداف البحث	-7
2	مشكلة البحث	-8
2	فرضيات البحث	-9
2	منهجية البحث	-10
3	الفصل الاول المبحث الاول الاطار النظري للبحث	-11
3	المطلب الاول : التطور المالي مفهومه ومؤشراته	-12
4	المطلب الثاني : النمو الاقتصادي مفهومه ومصادره	-13
5	المبحث الثاني : الدراسات السابقة	-14
5	المطلب الاول : الدراسات العربية	-15
7	المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية	-16
8	الفصل الثاني : الدراسات القياسية المطلب الاول : النموذج القياسي	-17 -18
16,17	<u>الاستنتاجات والتوصيات</u>	-19
18	<u>المصادر</u>	
18	<u>المصادر العربية</u>	-20
20	<u>المصادر الاجنبية</u>	-21
21	<u>الملاحق</u>	-22



المقدمة

يعد النمو الاقتصادي احد المؤشرات الاقتصادية التي تسعى كافة الدول لتحقيقه لذلك شغلت حيزا من اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار من اجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وفي السنوات الأخيرة برزت العديد من النماذج النظرية التي تؤسس لوجود ارتباطا ايجابيا بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي وقد ركزت معظم الابحاث الاقتصادية في هذا المجال على الطريقة التي تؤثر بها الوساطة المالية المتطورة على النمو الاقتصادي وقد تمت الإشارة الى ان هذا التأثير يكون من خلال دور الوساطة المالية في رفع معدلات الادخار وبالتالي توفير موارد اضافية للاستثمار وتراكم راس المال ومن خلال دورها في تحسين فعالية تخصيص الاستثمار مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات وبالتالي فقد يهدف البحث إلى قياس تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق باستعمال السلاسل الزمنية السنوية لعدد من المتغيرات النقدية والمالية (عرض النقد بالمعنى الواسع/GDP ومعدل التراكم الرأسمالي / GDP و نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص /GDP) معبره عن التطور في القطاع المالي في العراق، و مع ما شهده العراق من ارتفاع نسبي قد تم اختيار هذه المدة تماشيا في معدلات النمو الاقتصادي، واستعملت الدراسة المنهجين الوصفي والكمي من أجل بناء النموذج القياسي المناسب لقياس أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق

(1) أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الدور الذي يلعبه النظام المالي والمصرفي كمحرك لنمو الاقتصاد وأداة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي هذا من الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فنبنّي فعالية الإصلاحات المالية المتخذة في الدول النامية

(2) أهداف البحث

(1) التعرف على واقع التطور المالي والنمو الاقتصادي في العراق اثناء المدة 2004-2018

(2) قياس التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2018_2020)

(3) مشكلة البحث

قد تزايد الاهتمام بالقطاع المالي، وتزايد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في تطوير أسواقها المالية والمصرفية بغية رفع معدلات نمو اقتصاداتها .

(4) هيكلية البحث :

الفصل الأول (الاطار النظري للبحث) .

الفصل الثاني (الدراسات القياسية).

(5) فرضيات البحث :

• العرض النقد بالمعنى الواسع كنسبة من الناتج المحلي تأثيرا إيجابيا في النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004-2018.

• زيادة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004_2018

• هناك علاقة طردية بين إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج والنمو الاقتصادي في العراق أثناء الفترة 2004_2018

(6) منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن المنهج القياسي في معالجة مشكلة البحث

الفصل الاول

المبحث الاول

الاطار النظري للبحث

أن القطاع المالي والمصرفي من ابرز مصادر التمويل الذي يتم من خلاله تجميع الفوائض المالية من المدخرين وتوزيعها على مختلف المجالات الاستثمارية من خلاله يعرف بخدمات الوساطة المالية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة النظام المالي وقدرته على تحويل الأموال من وحدات الفائض الى وحدات العجز المالي ثم احداث التأثير المرغوب به في معدلات النمو لاقتصادي من خلال تأثيره في انتاجيه رأس المال او من خلال قدرته على تحويل الارصدة المالية الى استثمار حقيقي موجب لذلك ظهرت قضية التطوير المالي كونها ابرز محددات رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الادخار لتحسين كفاءة لاستثمار.

المطلب الاول

التطور المالي (مفهومه ومؤشراته)

الفرع الاول: مفهوم التطور المالي

أ- مفهوم التطور المالي : يعرف التطور المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تحقيق تحسن في كمية وكيفية وفعالية خدمات الوساطة المالية، وتتضمن العملية تفاعل العديد من الأنشطة المؤسسات مثل الوسطاء الماليين بين المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين والمقترضين، إذ يشجع النظام المالي الادخار والاستثمار ويحث على التوجيه الامثل للأموال المتوافرة للاستثمار (زريقات وآخرون، 2015: 6)، كما يعرف التطور المالي بأنه التحسينات المستمرة في تقديم الخدمات المالية بشكل كفؤ عبر تطور المؤسسات المالية بكافة أشكالها وأنواعها (مصارف تجارية ومتخصصة وشركات تأمين وأسواق مالية ومؤسسات مالية أخرى)(دانيا لزوفا نهوز، 2010: 231). من ذلك يتبين أن التطور المالي يؤدي إلى زيادة الادخار وتوجيهه إلى الاستثمار عبر زيادة حجم الايداعات وتوفير القروض للقطاع الخاص وزيادة سرعة تداول النقود، وهذا كله من شأنه تنشيط الاقتصاد وتنشيط الاقتصاد عبر بوابة الاستثمار.

الفرع الثاني: مؤشرات التطور المالي

هنالك الكثير من المؤشرات التي تقيس التطور المالي وتعبّر عن دوره في النشاط المالي والاقتصادي منها (السعدي، 2010: 219)، (صالح وحاتم، 2017: 213)

- مؤشر السيولة النقدية أو نسبة النقد إلى الناتج المحلي الاجمالي والذي يعد من أهم مقاييس العمق المالي والذي يوضح تطور حجم الوساطة المالية ويمكن قياسه من خلال قسمة ($M2 / GDP$) إلا إن الدول المتقدمة تستخدم مقياساً أوسع نطاقاً للرصيد المالي وهو ($M4, M3$) والذي يدل على وجود أدوات مالية جديدة وابتكارات حديثة في الهندسة المالية
- نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي وهو يمثل الكمية الفعلية من الاموال المرتبطة مباشرة بالاستثمار والنمو أكثر من ارتباطها بالأجمالي النقدي ويحسب على وفق الصيغة (إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص / $GDP \times 100$)، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني المزيد من الخدمات المالية وتحسن الوساطة المالية والعكس صحيح.
- نسبة الائتمان الخاص إلى أجمالي الائتمان الذي يدل ارتفاعه على الكفاءة المصرفية في توجيه المدخرات نحو المشاريع الأكثر إنتاجية

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي مفهومه ومصادره

الفرع الاول: مفهوم النمو الاقتصادي

برزت تعريفات عديدة للنمو الاقتصادي منها " الارتفاع في نصيب الفرد أو نصيب عنصر العمل من حجم الناتج " (ميشيل تودارو، 2006: 175). كما عرف النمو الاقتصادي بأنه "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج أو الرفاهية " (1979: روموريس) أما فريدمان فيرى النمو بأنه " التوسع في الجهاز الانتاجي في اتجاه أو أكثر من دون حدوث أية تغييرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي " (سعيد الخضري، 1989: 9). من كل تلك التعريفات يتضح بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي والذي يشير إلى مدى تحقق الازدهار الاقتصادي المرتكز على مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي.

الفرع الثاني: مصادر النمو الاقتصادي: - تتمثل في نوعين رئيسيين هما :

- (1) مصادر النمو المباشرة: وهي المرتبطة بتراكم مدخلات العملية الانتاجية والتأثير في إنتاجيتها وتتمثل في العمل و أرس المال والموارد الطبيعية ومستوى التكنولوجيا.
- (2) مصادر النمو غير المباشرة: والتي ترتبط بالنظم الاقتصادية . والسياسية المتوافرة في أي بلد وتتمثل بالدستور والقوانين والأنظمة، فضال عن المؤسسات الداعمة لمسيرة النمو الاقتصادي وتأثير العادات والاعراف المتأصلة في كل مجتمع

المبحث الثاني

الدراسات السابقة : ان الادب الاقتصادي التجريبي يضم العديد من الدراسات التي تناولت او درست موضوع قياس أثر لاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة وسنتناول في هذا الجزء عرض أهم هذه الدراسات

المطلب الاول -الدراسات العربية

الفرع الاول

قاست أثر سياسات التحرير المالي في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الاسلامي وتوصلت الدراسة إلى تدني أثر التحرير المالي في النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الاسلامي حيث تم اختبار العلاقة التجريبية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المغرب من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، حيث تم اعتماد حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل المصارف وحجم التداولات في سوق المال كمؤشرين للتطور المالي وقد اظهرت النتائج التجريبية أن زيادة في حجم القروض الموجهة من المصارف نحو القطاع الخاص بنسبة 1 %تؤدي إلى زيادة في النمو الحقيقي بقرابة 4.0 %على المدى الطويل بالمقابل، خلصت الدراسة إلى غياب الدور الفاعل لسوق الدار البيضاء المالي في النمو الاقتصادي في المغرب

وقد اوضحت الدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الاردني واعتمدت الدراسة على أنموذج قياسي تم بناؤه بناء على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة واشتمل النموذج على متغير الناتج المحلي الاجمالي كممثل للنمو الاقتصادي، وكذلك كل من :عرض النقد، وإجمالي الودائع، وإجمالي الائتمان، كمتغيرات مستقلة دالة على التطور المالي. واستخدمت الدراسة منهجيه التكامل المشترك لتوضيح العلاقة بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل كما تم تطبيق منهجية تصحيح

الخطأ (VECM) والاعتماد على نتائج الاختبار لبيان السببية بين المتغيرات في الاجل الطويل وكذلك اختبار تحليل مكونات التباين واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لتحقيق الاهداف المنشودة وأشارت نتائج الاختبارات إلى وجود علاقة تكاملية تصف تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي حيث تبين أن متغير أجمالي الودائع صاحب التأثير الاكبر من بين جميع متغيرات الدراسة ومن ثم يليه متغير عرض النقد بالمفهوم الواسع في حين كان أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص سلبيا في النشاط الاقتصادي ، هناك علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع بمعنى تحقق نظرية قيادة العرض في الاجل الطويل

الفرع الثاني

وقاسة دراسة (Qudah-Al،2016) مدى العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة 1993-2014 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار سببية جرانجر لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة العرض النقدي الضيق (M1) والعرض النقدي الواسع (M2) والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (مع التابع معبرا عنه بالنمو الاقتصادي حيث أظهرت النتائج أن متغيرات التنمية المالية لها علاقة طويلة المدى مع النمو الاقتصادي في الاردن وأن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه

_ ودرست أمانة (2016) التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية حيث ركزت على عينة من 25 دولة نامية خلال الفترة 1989-2014 ، وتوصلت الدراسة إلى أن تطور القطاع المصرفي يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي في هذه الدول .

_ ودرس بوغزالة (2015) التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013 وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات أعلى من التحرير والانفتاح المالي يرفع من مستوى التطور المالي.

_ وركز السواعي وعالوين (2014) على التطور المالي والنمو الاقتصادي حالة بلد الشام وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة تكاملية بين النمو الاقتصادي إلى متغير التطور المالي، وعدم حتمية تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي

_ وركز البلبل وآخرون (2004) على الهيكل المالي لمصر وعلاقته بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP) والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1974-2002 ، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشرات المالية ذات الاساس البنكي لها تأثير سلبي على (TFP) في حين أن المؤشرات المالية القائمة على أساس السوق لها تأثير إيجابي على (TFP) في مصر

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

الفرع الاول

- ركز (Muma & Maposa 2017) على العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في زيمبابوي خلال المدة 2005-2013 باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ و أنموذج VAR حيث توصلت الدراسة لوجود تأثير إيجابي طويل الاجل لسعر الفائدة في النمو الاقتصادي بوجود علاقه ايجابية بين الاسواق المالية الفعالة والنمو الاقتصادي في زيمبابوي.
- وقاس (LENKA، 2015) العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الهند باستخدام نموذج تصحيح الخطأ على المدى الطويل والعلاقة السببية قصيرة الاجل في اثناء المدة 1980-2011 وتوصلت الدراسة لوجود علاقة تتجه من التنمية المالية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الهند.

الفرع الثاني

- _ أما (others & Wang، 2015) فقد درسوا العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الصين اثناء المدة 1978-2013 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتبين من النتائج أن هناك تأثيراً سلبياً للتنمية المالية في النمو الاقتصادي بشكل عام وفي نمو التعليم العالي والصناعة بشكل خاص.

الفصل الثاني _ الدراسة القياسية

المطلب الاول / النموذج القياسي

$$(GDP)=c+\beta_0(M2)+\beta_1(CS)+\beta_2(CGF)+\varepsilon \dots\dots(1)$$

$$(\log GDP) = c + \beta_0 \text{ LOG}(M2) + \beta_1 \text{ LOG}(CS) + \beta_2 \text{ LOG}(CGF) + \varepsilon \dots\dots(2)$$

والصيغة السابقة للنموذج هي التحويل الخطي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لطرفي دالة المعادلة

(GDP) إجمالي الناتج المحلي، M2: عرض النقود الموسع كنسبة من الناتج

CS: الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج ، CGF: إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة ε : الخطأ العشوائي

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية السنوية في المدة 2004-2018 وتم الحصول على بيانات متغيرات النموذج القياسي من البنك الدولي ومن الجدير بالذكر ان قصر طول السلسلة الزمنية يعود للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد احداث عام 2003.

الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة :

جدول (1) الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

	GDP
M2 Person Correlation Sig.(1-tailed)	0.613325 0.0152
CS Person Correlation Sig.(1-tailed)	0.792623 0.0003
C G F Person Correlation Sig.(1-tailed)	0.395260 0.1443

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول (1) أن قيمة معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وبين عرض النقد الموسع كنسبة من الناتج بلغت 6133.0، والقيمة الاحتمالية 0.0152. وهي أقل من مستوى الدالة 05.0، وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين. كما بلغ معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج (0.7926) والقيمة الاحتمالية (0.0003)، وهي أقل من مستوى الدالة 05.0 وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية معنوية بين المتغيرين. وبلغت قيمة معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وبين إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج (0.395260) والقيمة الاحتمالية 0.1443 وهي أكبر من مستوى الدالة 05.0، وهذا يدل على وجود علاقة طردية غير معنوية بين المتغيرين

الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث

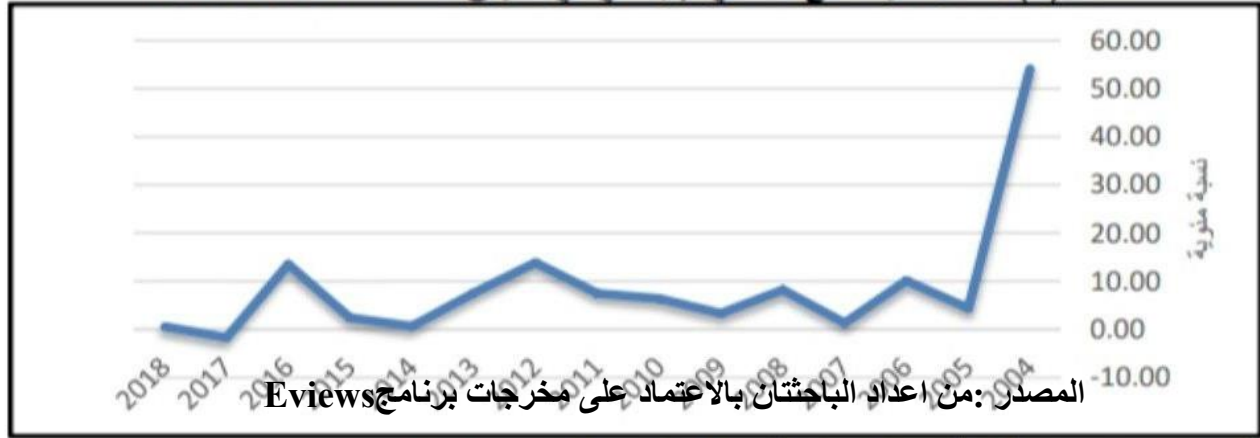
جدول 2 الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث

	GDP	M2	CS	CGF
Mean	8.859220	32.19977	5.382564	18.36143
Median	6.402383	33.98724	5.414897	17.76821
Maximum	54.15666	44.96203	9.862326	26.90034
Minimum	-1.671316	20.24564	1.266296	9.341560
Std.Dev	13.37229	7.603487	2.966278	5.188387
Jarque-Bera	51.28302	0.731802	1.120199	0.494624
Probabilty	0.000000	0.693345	0.571212	0.780773

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول (2) أن متوسط الناتج المحلي الاجمالي في العراق بلغ (8.8) اثناء الفترة (2004_2018)، وبلغ اعلى معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي (54.15%) في سنة 2004. كما بلغ اقل معدل نمو اقتصادي في العراق (-1.67%) عام 2017، ونلاحظ ان بيانات معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد تتبع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة اختبار (Jarque-Bera) تقريبا 51.28 بمستوى معنوية 0.00000 وهي اقل من 0.05 والشكل البياني التالي يوضح التسلسل الزمني لنمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق اثناء الفترة 2004_2018

شكل(1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق أثناء المدة 2018-2004



قد بلغ متوسط عرض النقود الموسع كنسبه من الناتج في العراق (32.19) اثناء الفترة 2018-2004 وبلغت اعلى نسبة لعرض النقود الموسع كنسبه من الناتج (44.96) عام 2016 كما بلغت اقل نسبة لعرض النقود الموسع كنسبه من الناتج (20.24) عام 2005 ويتضح أن بيانات عرض النقود الموسع كنسبه من الناتج لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمه اختبار (Jarque_Bera) حوالي 0.731930 بمستوى معنوي 0.693527 وهي اكبر من 0.05 والشكل البياني الآتي يوضح التسلسل الزمني لسلسه عرض النقود الموسع كنسبه من الناتج في العراق اثناء الفترة 2018-2004.

5_ اختبار جذر الوحدة: يعتبر اختبار سكون السلسلة الاجراء الاول ضمن إجراءات تحليل السلاسل

الزمنية، وقد يستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي-فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) او بواسطة اختبار فيليبس بيرون (Phillips Peron, P.P) وقد يعد اختبار فيليبس بيرون (P.P) من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية ويعتمد على الفرق الاول في السلسلة، وذلك على النحو الاتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

يعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة ρ ، وقد يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0: \lambda = 0$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H1: \lambda \neq 0$$

إذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة 2011: ص 344).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي_ فولر البسيط والموسع، وتعد الصيغة الموسعة الاختبار ديكي- فولر تصحيحاً

للسيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من

مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية :

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية y_t تمثل أي سلسلة يراد اختبار السكون لها $B1$ تمثل الحد الثابت لمعادلة لانحدار الذاتي و t تمثل لاتجاه الزمني Δ يمثل الفرق الأول لسلسلة الزمنية المدروسة y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة لسلسلة الزمنية u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati،2004).

رابعاً: نتائج اختبار العلاقة السببية لنموذج البحث: بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في تقدير النموذج القياسي يجب التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (عرض النقد الموسع كنسبة من الناتج، الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج وإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج والمتغير التابع المتمثل في) النمو الاقتصادي) كما يوجد للسببية ثلاث حالات هي: اتجاه السببية الأحادي بين سلسلتين أي أن التغير في سلسلة يسبب تغير في سلسلة أخرى واتجاه المتبادلة بين سلسلتين كما أن التغير في السلسلة لأولى يسبب تغير في السلسلة الثانية والتغير في السلسلة الثانية يسبب تغير في السلسلة الأولى أما الاتجاه لأخير فهو استقلالية السلسلتين أي أن المتغير في سلسلة لا يسبب تغير في سلسلة أخرى ويتم قبول الفرض الصفري بعدم وجود علاقة سببية إذا كان مستوى دلالة F المحسوبة أكبر من 5% ويمكن معرفه ذلك كما يأتي (Shan&wilson'2001)

حيث: RSS مجموع مربعات بواقي الانحدار، r الانحدار المقيد، ur الانحدار غير المقيدة، q عدد القيود، N عدد المشاهدات، m عدد المعلمات في النموذج الكامل حيث يتم تحديد وجود علاقة سببية بين المتغيرين إذا كانت مستوى الدلالة عنده قيمة $Statistic_F$ أقل من 5% والجدول الآتي يوضح اختبار (Granger Causality Tests)

جدول (5) اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Null Hypothesis	F-Statistic	Prob	Result
M2 GDP	3.91906	0.0623	Accept causal relationship
GDP M2	2.71612	0.1268	Do not accept
CS GDP	2.48449	0.1477	Do not accept
GDPCS	7.63876	0.0122	Accept causal relationship
CGFGDP	1.17993	0.3546	Do not accept
GDPCGF	3.32876	0.0878	Do not accept

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول رقم (5) ان العلاقة بين عرض النقد كنسبه من الناتج وبين النمو الاقتصادي احادية الاتجاه تتجه من عرض النقد كنسبه من الى النمو الاقتصادي في العراق ، اما العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبه من الناتج والنمو الاقتصادي احادية الاتجاه من النمو الاقتصادي الى الائتمان الذي يكون مقدم للقطاع الخاص كنسبه من الناتج وعدم وجود علاقة بين اجمالي التكوين الرأسمالي كنسبه من الناتج والنمو الاقتصادي في العراق .

خامسا :تقدير معاملات الانحدار في نموذج البحث .في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك والسببية السابقة قد تم تقدير العلاقة الانحداريه للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة وذلك باستخدام المربعات الصغرى (OLS) وذلك كما في الجدول التالي :

جدول (6):نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج البحث

Variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P.value
C	28.14321	1.670772	16.84335	0.0000
M2 log	-1.066890	0.492288	-2.167623	0.0531
CS log	1.174643	0.190231	6.175998	0.0001
logCGF	-0.217233	0.218667	-0.997432	0.3389

(Ajd R2 : 0.85) (R2 : 0.88)

Prob :0.0000 2027 . 7143 6 F- statistic:

1.107244 Durbin-Watson stat

سادسا: التأكد من جودة وصحة النموذج القياسي ، تم التحقق من الشروط الاحصائية لطريقة (OLS) وذلك على النحو التالي
(عطيه 2005، ص265):

1_ معامل التحديد المتعدد (R2)، قد يشير معامل التحديد المتعدد الى النسبة التي قد يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع وذلك بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دقة الانحدار المتعدد وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد ، كلما كانت النسبة عالية فأن النموذج يتمتع بجودة توفيق عالية ، كما ان النموذج يتمتع بمقدر تفسيرية عالية ، فإذا كان يساوي واحدا فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة كما ان جودة التوفيق عند حدها الأقصى. ونلاحظ من خلال تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع اي ان قيمة R2 بلغت 85% وهذا يدل على جودة النموذج احصائيا . كما ان اختبار F_statistic قد بلغ 27,71 وقيمة احتمالية 0.00002 وهذا قد يدل جودة النموذج ككل .

2_ اختبار التوزيع الطبيعي ذلك من خلال اختبار (Jargue-Bera). فإذا كانت القيمة الاحصائية للاختبار اكبر من 0.05 فان هذا يعني ان البيانات تتبع توزيع طبيعي (السواعي، وداوود، 2013)، ومن خلال تقدير القيمة الاحتمالية للنموذج (0.647)، فان هذا يعني ان النموذج يتبع التوزيع الطبيعي . انظر الملاحق من (21).

3_ الارتباط الذاتي واستقلال البواقي ، وذلك باستخدام اختبار دورين واستون (DW) حيث يعد من اكثر الاختبارات شيوعا وسهولة وكذلك الاكثر دقة ولمعرفة الاختبار قد يتطلب صياغة الفرضيات الأتية (الفتلاوي، واخرون، 2011، ص149):

Null Hypotheses $H_0=p=0$

Altemative Hypotheses $H_0=p$

وبلغت قيمة (1.07 DW) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر كما تم استخدام اختبار .
Godfrey serial Correlation LM Test وذلك للتحقق من الارتباط الذاتي، وأشارت نتائج الاختبار LM test ان النموذج
قد لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وقد بلغت قيمة الاختبار 0.0832 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي لا يعاني النموذج من
مشكلة الارتباط الذاتي .

4_ اختبار تجانس التباين ،حيث يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين، قد اعتمد الباحثان ARCH الذي
قد يستند الى العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها(محمد 2011،ص115) وقد بلغت القيمة
الاحتمالية لاختبار (ARCH)=0.669، اي انها اكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين في الأنموذج
القياسي المقدر، انظر الملاحق ص25

5_ اما مشكلة الازدواج الخطي ،وذلك من خلال اختبار معامل تضخم التباين (Inflation Factor : Variance) حيث اذا
كانت قيمة الاختبار اقل من 10 فان هذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (صافي، 2015،ص221)،قد كانت قيمة
الاختبار اقل من 5،فهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج القياسي المقدر . انظر الملاحق ص25.

فبعد التأكد من صحة النموذج احصائيا يمكن تعميم النتائج القياسية للنموذج وتحليلها

سابعاً، التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج القياسي نلاحظ من خلال الجدول (6) ان قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج بلغت
(0.85) ،فان هذا القيمة تشير الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (85%) من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الحقيقي
، وان ما نسبته (15%) يعود لمتغيرات اخرى لم تدرج بالنموذج القياسي .

قد بلغ معامل مرونة عرض النقد الموسع نسبة الى الناتج (-1.066)، وبمستوى معنويه (0.0530)، فهذا قد يعني ان زيادة
عرض النقد الموسع في العراق بنسبة 100% سيؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 106.6%، وهذا قد يتفق مع النظرية
الاقتصادية حيث ان زيادة العرض النقدي تؤدي الى التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة الامر الذي قد ينعكس سلبا على
النمو الاقتصادي.

كما بلغ معامل مرونة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج (1.174) وبمستوى دلالة (0.0001)،فان هذا يدل على ان
زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبه من الناتج بنسبة 100% سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 117.4% وهذا قد

يتفق مع النظرية الاقتصادية اذ ان زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص سيؤدي الى زيادة الانتاج والاستثمار الامر الذي ينعكس على النمو الاقتصادي ايجابيا.

اما معامل مرونة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج قد بلغ (-0.2176)، وبمستوى معنوية (0.3399)فأن هذا يعني انه غير معنوي ، وهذا يدل على ان اجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج قد لا يؤثر على النمو الاقتصادي في العراق اثناء الفترة 2018_2004

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

أن هدف البحث إلى قياس تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2018-2004 .

وتوصل البحث إلى مجموعه من النتائج أهمها ما يأتي:

1. أظهرت نتائج العالقة السببية أن النمو الاقتصادي لا يسبب في المعروض النقدي الموسع كنسبة من الناتج المحلي، إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج ولكنه يسبب في الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في العراق خلال الفترة 2018-2004.

2 . قد بلغت قيمة معامل التحديد $R_squared(0.85)$ وهذا يعني أن التغيير في المتغيرات المستقلة المعروض النقدي الموسع كنسبة من الناتج المحلي، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج يفسر ما نسبته 85% من التغيير الحاصل في المتغير التابع النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004-2018، وما نسبته 15% ولأنها تعود الى المتغيرات التي لم تدرج في النموذج .

3 . قد بلغ معامل مرونة المعروض النقدي الموسع كنسبة من الناتج المحلي (-1.066) كما بلغت مستوى معنوية (0.0530) وهذا يعني أن زيادة المعروض النقدي الموسع كنسبة من الناتج المحلي بوحدة واحدة سوف يؤدي الى لانخفاض النمو الاقتصادي في العراق 1.06%.

4 . كما بلغ معامل مرونة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (1.174) كما بلغ ومستوى معنوية (0.0001) وهي أقل من 5% وهذا يعني أن زيادة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في العراق 1.17%.

5 . بلغ معامل مرونة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (-0.2176) وبلغ مستوى معنوية (0.3399) وهي أكبر من 5% وهذا يعني عدم معنوية معامل مرونة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

1 – أن ضرورة توجيه الائتمان المحلي إلى استثمارات منتجة عن طريق الاهتمام بمعدل التراكم الرأسمالي الذي يوجه إلى الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية عبر توفير بيئة تشريعية آمنة ومستقرة تساعد على التحرير المالي لغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

2 – كما ينبغي على الدولة العراقية القيام برسم سياسات اقتصادية ناجحة تحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي والمالي والسيطرة على معدلات التضخم وأجراء المزيد من السياسات الصلاحية المؤسساتية لزيادة فاعلية القطاع المالي والمصرفي

والقيام بتقييم دوري لتلك الإجراءات للوقوف على مدى كفاءة الاصلاحات والتحسب ألي تغييرات مفاجئة واخذ الاحتياطات اللازمة لتفاديها.

3-المزيد من الاهتمام بتوفير القروض للقطاع الخاص للمساهمة بالنشاط الاستثماري الذي يخلق أنتاج حقيقي، دون التعرض للآثار السلبية للاستثمار غير المباشر المتمثل في المضاربة بالأسهم والسندات والعقارات وغيرها من الأصول الرأسمالية التي تحول من دون تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

4- كما ينبغي على المصارف التمييز بين زيادة في الائتمان تستوعب في الاستهلاك مباشرة أو عبر خفض الادخار لمستلمي القروض في مقابل الاقراض لرفع الاستثمار، إذ توجد فسحة لزيادة حقيقية في الطلب الكلي يستجيب لها العرض فيزداد الدخل الحقيقي ومن ثم الادخار.

5 - هناك فرصة للسياسات النقدية والائتمانية لتسريع الائتمان من خلال تنمية الودائع المصرفية وتحرير أسعار الفائدة، إذ أن التحرير المالي والضبط المالي عناصر أساسية في التطور المالي الان فاعلية المصارف في تحقيق التطور أكثر من فاعلية الاسواق المالية نظرا لمحدوديتها ومحدودية التعامل فيها في العراق ويتم ذلك من خلال إزالة العوائق البنوية لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يراد للقطاع المالي الاسهام فيه .

المصادر

أولاً – المصادر العربية:

1-آمنة، بن دحمان،(2016).التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام البدائل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

2-بوغزالة، محمد،(2015).التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد8، الجزائر.

3-جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز،(2010).اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني وآخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية .

- 4-حسن كريم حمزة،(2015). الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والأدرية، السنة 11 ،المجلد 9 ،العدد 32.
- 5-حمزة، حسن،(2011) العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع –عمان 'الأردن . 12
- 6-خالد بن حمد عبد الله القدير(2004) تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 205.
- 7-داوود، حسام، السواعي، خالد (2013) الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7 دار المسيرة عمان، الاردن
- 8-روب موريس(1979) النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، ط2 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت.
- 9-زياد محمد زريقات وآخرون(2015) تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في العراق (1980-2009)المجلة العربية الإدارة ، المجلد 35، العدد 15.
- 10-سعيد الخضري(1989). الفكر الاقتصادي للغرب في النمو، نظرة انتقادية من العالم الأسالمي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 11-السواعي، خالد وعالوين، محمد،(2014) التطور المالي والنمو الاقتصادي حالة بالد الشام، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد الرابع والعشرون، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت.
- 12-سوازن كرين وآخرون،(2003) تطوير القطاع المالي في بلدان شمال أفريقيا والشرق الاوسط، أوارق صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2003.
- 13 -شيخة، محمد،(2011) طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد.
- 14 -شيرين الحمداني و عبد الكريم البطاينة،(2012) العالقة بين التبعية المالية والمنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30 .
- 15 -صافي، سمير(2015) مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام Views-E ،مكتبة آفاق، غزة، فلسطين.
- 16 -صبحي حسون السعدي(2015) مؤشرات قياس العمق المالي، دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة للمدة 1980-2008 ،مجلة العلوم الاقتصادية والأدرية 'العدد 198 ، المجلد 23.

- 17- العطاونة، النا(2016) العالقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1980، 2010) .
- 18 - عطية، عبد القادر(2005) الحديث في الاقتصاد القياسي-بين النظرية والتطبيق، السعودية.
- 19 - عماني، لمياء ومعزو، محمد،(2017) قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب-دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014)مجلة جامعة (UnivOuargla)العدد17.
- 20 - الفتالوي، كامل، والزبيدي، حسن(2011) القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن
- 21 -لورنس يحيى صالح، غفران حاتم،(2017)النمو الأقتصادي في سياق التطور المالي في العراق للمدة 1990-2013،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 53.
- 22 -مديان، محمد وطلحاوي، فاطمة الزهراء،(2019) أثر سياسات التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي من خلال الرابط
<http://dsr.alistiqlal.edu.ps/file/files/182>.
- 23 -ميشيل تودارو (2006). التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمد حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض.

المصادر الأجنبية

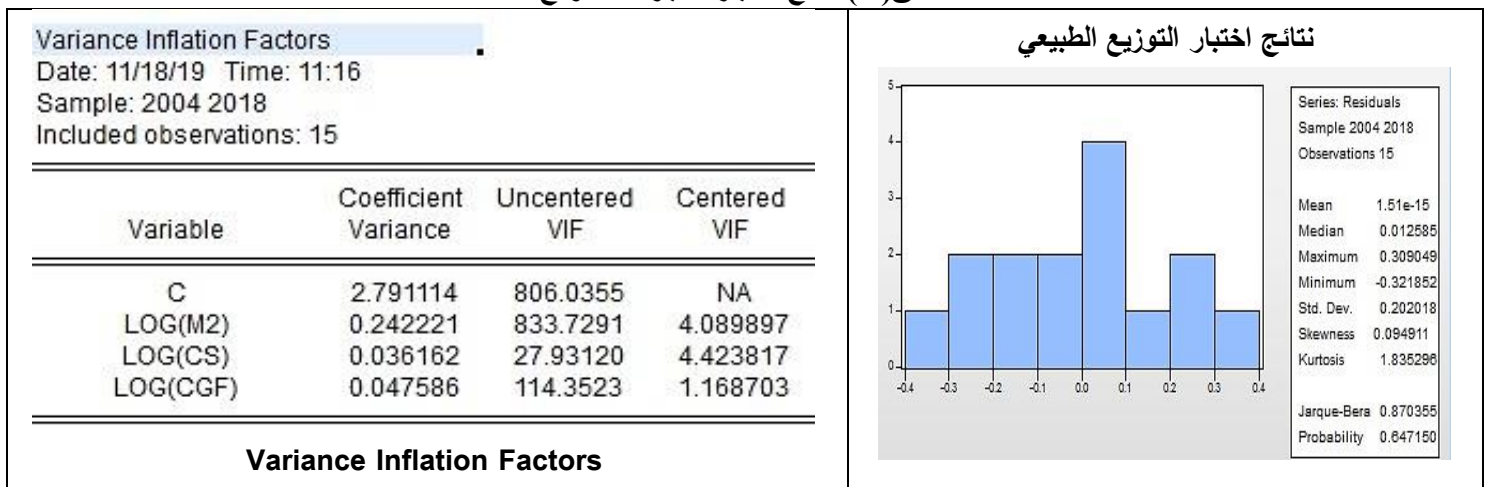
-1Al-Qudah, Ali, (2015) Financial Development and Economic Growth of Jordan, search Journal of Finance and Accounting, Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.orgISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222 2847-(Online) Vol.7, No.6.

-2MAPOSA, LIFA& Muma, Francis, (2017). The Impact of Financial Development on Economic Growth in Zimbabwe: Comparative Analysis of Stock Markets and Commercial Banks, Open Access Library Journal Volume 4, e3808, ISSN Online: 2333-9721

-3WANG, YAN & LI, XIAOYU & A. ABDOU, HUSSEIN & G. NTIM, COLLINS, (2015). Financial development and economic growth in China, Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 3

الملاحق

ملحق (1) نتائج اختبارات جودة النموذج



نتائج اختبار LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	2.231846	Prob. F(2,9)	0.1632
Obs*R-squared	4.973032	Prob. Chi-Square(2)	0.0832

نتائج اختبار Arch

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.158248	Prob. F(1,12)	0.6978
Obs*R-squared	0.182220	Prob. Chi-Square(1)	0.6695
